

«التجارة»: عودة العمليات الجمركية لمستثمري المنطقة الحرة

قال مسؤول في وزارة التجارة والصناعة في تصريح لـ«الأنباء» ان النشاط عاد مجددا للمنطقة الحرة أمس الاول بعد عودة عمل العمليات الجمركية، مشيراً الى أن ذلك تم بالتنسيق فيما بين وزارتي «التجارة» و«الداخلية» و«الجمارك»، بعد الشكاوى التي وردت للوزارة من قبل مستثمري المنطقة الحرة والتي أفادت بتعطيل أعمالهم نتيجة توقف العمليات الجمركية في المنطقة وأن تكديس بضائعهم في المنطقة منذ اسبوعين الحق بهم خسائر مالية. وكانت «التجارة» أرسلت كتابا الى الادارة العامة للجمارك والهيئة العامة للصناعة بضرورة عودة عمل العمليات الجمركية مجددا وقيام هيئة الصناعة بإدارة المنطقة الحرة مؤقتا وتسيير أعمالها لحين البت في النزاع القضائي بين هيئة الصناعة وشركة الوطنية العقارية.

عاطف رمضان

الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

16% نمو المبيعات العقارية على أساس سنوي

«الوطني»: فرص وعوائد جيدة بالعقار الاستثماري



تعافي نشاط

القطاع العقاري

بعد تراجعه خلال

فصل الصيف

تأثر أداء القطاع

خلال الأشهر

الماضية بسببه

تراجع الوحدات

السكنية

خطط تطوير

المناطق الجديدة

تركت أثرها السلبي

على نشاط القطاع

المبيعات العقارية						
المبيعات العقارية	العلوية (لأحد عشر شهرا)	يونيو 2014	أغسطس 2014	سبتمبر 2014	نسبة التغير (%)	نسبة التغير (%) السنوي
حجم المبيعات (مليون دينار)	308.8	268.3	250.3	371.6	48.5	15.8
سكني	144.8	131.8	111.5	146.9	31.7	22.8
استثماري	95.8	133.1	124.9	207.7	66.3	72.6
تجاري	21.0	36.7	13.9	17.0	22.5	65.2
عدد الصفقات المتداولة	796	689	611	762	24.7	4.5
سكني	657	527	511	610	19.4	8.0
استثماري	133	147	96	147	53.1	11.4
تجاري	6	15	4	5	25.0	66.7
قيمة الصفقة (الف دينار)	329.0	450.6	495.0	487.7	19.0	21.3
سكني	223.6	293.5	218.2	240.8	10.3	16.0
استثماري	718.5	806.7	1210.0	1413.1	7.2	55.0
تجاري	3,110.0	4,259.2	1129.3	3392.0	2.2	1.1

وقد شهد هذا القطاع تسجيل العديد من الصفقات في منطقة صباح الاحمد البحرية خلال الشهرين الماضيين التي تعتبر منطقة سكنية بصفة عامة تقع في جنوب الكويت. ومن المفترض أن يوفر العقار التجاري في المنطقة الخدمات التجارية التي يحتاجها سكان المنطقة. وفيما يخص بنك الائتمان الكويتي، فقد استعادت القروض الإسكانية المقررة قوتها بعد أن شهدت تراجعا حادا في الشهرين الماضيين. فقد أقر البنك 484 قرضا بقيمة 29.3 مليون دينار تقريبا خلال شهر سبتمبر. وقد تراجع عدد القروض المقررة بواقع 22 على أساس سنوي نتيجة بعض العوامل القاعدية.

ارتفع متوسط حجم الصفقات ليصل إلى 1,4 مليون دينار. وقد شكلت المباني الكاملة 53% من إجمالي الصفقات في قطاع الاستثمار تبعثها الشقق الفردية بحصة نسبتها 33%. كما جاءت معظم الصفقات مرة أخرى في محافظة الاحمدي. إلا أن أكبر الصفقات حجما كانت لمبان في منطقة السالمية بقيمة 33 مليون دينار. وقد تشكلت القسائم 10% من الصفقات. وارتفعت المبيعات في القطاع التجاري المتقلبة بطبيعتها لتصل إلى 17 مليون دينار إلا أنها لاتزال معتدلة مقارنة بمتوسط 207 ملايين دينار خلال سبتمبر، مسجلة ارتفاعا بواقع 73% على أساس سنوي. وقد تم تسجيل 147 صفقة خلال الشهر بزيادة بلغت 11% على أساس سنوي. كما

السكني لتشكّل 63% من إجمالي مبيعات القطاع خلال سبتمبر. وتبعثها كل من محافظة مبارك الكبير ومن ثم محافظة حولي، لتشكلا 15% و 7% من إجمالي الصفقات على التوالي. وقد شكلت عمليات بيع وشراء القسائم والأراضي 73% من إجمالي الصفقات في القطاع السكني. في الوقت نفسه، حافظ قطاع الاستثمار على نمو مبيعاته خصوصا انه لايزال يوفر عائدا استثماريا جيدا. فقد بلغت مبيعات القطاع ما يقارب 207 ملايين دينار خلال سبتمبر، مسجلة ارتفاعا بواقع 73% على أساس سنوي. وقد تم تسجيل 147 صفقة خلال الشهر بزيادة بلغت 11% على أساس سنوي. كما

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان قطاع العقار في الكويت شهد تعافيا في المبيعات العقارية ليصل إجمالي المبيعات إلى 372 مليون دينار، وذلك بعد أن شهد النشاط ركودا خلال فصل الصيف. وارتفعت المبيعات العقارية بواقع 16% على أساس سنوي في سبتمبر بدعم من قوة أداء قطاع الاستثمار الذي شهد تعافيا بعد ركود الأداء في فصل الصيف. بالمقابل، فقد حافظ القطاع السكني على اعتدال وثيرة نمو. ومع بدء الربع الأخير من العام 2014، يبدو أن قطاع العقار قد ينهي العام بأداء جيد مجددا.

وحافظ قطاع العقار السكني على اعتداله على الرغم من تسارع النشاط في سبتمبر مقارنة مع فترة الصيف. وبلغت قيمة مبيعات القطاع 147 مليون دينار، لكنها تبقى متراجعة بواقع 23% عن مستواها قبل عام. كما تراجع عدد الصفقات بواقع 8% على أساس سنوي. ويعزى تراجع أداء القطاع خلال الأشهر الماضية إلى تراجع عدد الوحدات السكنية المتوافرة، كما أن الخطط لتطوير مناطق جديدة قد تكون قد تركت أثرا على نشاط القطاع. وقد استحوذت محافظة الاحمدي على نشاط القطاع

الثورة الرقمية تغير مشهد إدارة الثروات

خطر قادم يهدد المصارف.. بنوك محتملة ومرتبقة لـ «غوغل» و«فيسبوك»

برنت يتراجع دون 83 دولاراً..

وبوتين: ما يحدث للنفط الأعب سياسي

عواصم - رويترز: نزل سعر خام برنت أمس للجلسة الثانية على التوالي دون 83 دولارا للبرميل بفعل مخاوف تتعلق بصعود الدولار. ويؤدي صعود الدولار إلى زيادة تكلفة السلع الأولية المقومة بالعملة الأميركية على المشتريين من حائزي العملات الأخرى. وقال جوناثان بارات مدير الاستثمار لدى ايرز االينس في سيدني «السوق تقيم نفسها قبل صدور بيانات الوظائف غير الزراعية (بالولايات المتحدة). فارتفع عدد الوظائف يعني زيادة الطلب على النفط». ونزل سعر مزيج برنت 52 سنتا إلى 82,34 دولارا للبرميل بعد تراجعها 90 سنتا في الجلسة السابقة.

وهبط سعر الخام نحو 4% منذ بداية الأسبوع، فيما انخفض سعر الخام الأميركي 42 سنتا إلى 77,49 دولارا للبرميل. وزادت أسعار برنت قليلا يوم الأربعاء وقفز الخام الأميركي نحو 2% بعد أن أظهرت بيانات ارتفاع مخزونات النفط في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي بما لا يمثل سوى 20% من الزيادة المتوقعة. من جانبه، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن هبوط أسعار النفط العالمية الذي أضر باقتصاد روسيا يرجع في جانب منه إلى

عواصم - رويترز: نزل سعر خام برنت أمس للجلسة الثانية على التوالي دون 83 دولارا للبرميل بفعل مخاوف تتعلق بصعود الدولار. ويؤدي صعود الدولار إلى زيادة تكلفة السلع الأولية المقومة بالعملة الأميركية على المشتريين من حائزي العملات الأخرى. وقال جوناثان بارات مدير الاستثمار لدى ايرز االينس في سيدني «السوق تقيم نفسها قبل صدور بيانات الوظائف غير الزراعية (بالولايات المتحدة). فارتفع عدد الوظائف يعني زيادة الطلب على النفط». ونزل سعر مزيج برنت 52 سنتا إلى 82,34 دولارا للبرميل بعد تراجعها 90 سنتا في الجلسة السابقة.

وقد هبط سعر مزيج النفط الخام الروسي أوائل نحو الربع منذ نهاية يونيو مسائرا اتجاه الأسعار العالمية للنفط. وبلغ سعر أوائل أقل من 80 دولارا للبرميل وهو ما يقل كثيرا عن مستوى 114 دولارا للبرميل اللازم لموازنة الميزانية الروسية. وسيؤدي هذا المستوى السعري المنخفض إلى مزيد من الضغوط على الاقتصاد الذي تضرر بالفعل جراء الأعباء الغربية على موسكو بسبب أزمة أوكرانيا.

عواصم - رويترز: نزل سعر خام برنت أمس للجلسة الثانية على التوالي دون 83 دولارا للبرميل بفعل مخاوف تتعلق بصعود الدولار. ويؤدي صعود الدولار إلى زيادة تكلفة السلع الأولية المقومة بالعملة الأميركية على المشتريين من حائزي العملات الأخرى. وقال جوناثان بارات مدير الاستثمار لدى ايرز االينس في سيدني «السوق تقيم نفسها قبل صدور بيانات الوظائف غير الزراعية (بالولايات المتحدة). فارتفع عدد الوظائف يعني زيادة الطلب على النفط». ونزل سعر مزيج برنت 52 سنتا إلى 82,34 دولارا للبرميل بعد تراجعها 90 سنتا في الجلسة السابقة.

قوة الاقتصاد الأميركي تدفع بالدولار أمام العملات

أسبوع بتوسيع برنامج التحفيز. ونزل اليورو عن 1,24 دولار مقتربا من أدنى مستوياته في عامين بعد أن جدد رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراغي أمس الأول تعهده باتخاذ الخطوات الضرورية لدعم اقتصاد منطقة اليورو. وبلغ سعر العملة الأوروبية الموحد 1,2390 دولار بعد تراجعها إلى 1,2364 دولار وهو أضعف مستوى لها منذ أغسطس 2012.

سياسة ضخ السيولة في السوق الشهر الماضي. وقد يتجاوز المؤشر ذروته 88,708 التي بلغها في العام 2010. إذا أشارت بيانات الوظائف في القطاعات غير الزراعية الأميركية إلى تعاف قوي في سوق العمل. ويتوقع بعض الخبراء الاقتصاديين ارتفاع عدد الوظائف 231 ألف وظيفة في أكتوبر. واستقر الدولار أمام الين عند 115,20 ينا بعد أن بلغ أعلى مستوياته في سبع سنوات 115,52 ينا أسس الأول على منصة التداول الإلكتروني إي.بي.إس. وتعرض الين لضغوط بعد أن فاجأ بنك اليابان المركزي الأسواق قبل

لندن - رويترز: تماسك الدولار قرب أعلى مستوياته في أربع سنوات ونصف السنة أمام سلة من العملات، وتتوقف اتجاهاته في الأجل القريب على مدى إسهام بيانات الوظائف الأميركية التي تصدر في وقت لاحق في تعزيز التفاؤل بشأن الاقتصاد الأميركي. وتظل البيانات الأميركية الصادرة في الأونة الأخيرة قوية خصوصا مؤشرات سوق العمل، إذ تشير إلى أن معدل البطالة يتجه إلى التراجع الحاد. ومن المرجح أن يعزز ذلك توقعات باتجاه مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) إلى رفع أسعار الفائدة العام المقبل بسبب التعافي المطرد للاقتصاد بما يدعم الدولار ولامس مؤشر الدولار الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة من العملات أعلى مستوى له منذ يونيو 2010 عند 88,174. وبلغ المؤشر في أحدث التعاملات 88,05 بارتفاع طفيف عن مستواه أمس الأول.



انخفاض شديد للعملة الروسية «الروبل» أمام كل من الدولار واليورو باكتر من 12% عن الإغلاق السابق «رويترز»



المصرفية»، وقالت أنها ليس مجرد فهم التطور فقط ولكن تحقيق ذلك، أيضا. وذلك عن طريق وضع الجبهة الرقمية والمركز في DBS. وتتابع «أن تطبيقات الهواتف الذكية التي هي الأكثر تفضيلا لدى المصارف العالمية، وفقا لدراسة حديثة، في حين ان الشراكة المعلنة مؤخرا مع IBM هو السماح لـ DBS استخدام الحاسوب العملاق الخاص جدا لديها والمسمى واتسون لهضم سلسلة من البيانات التي تنتجها معاملات عملائها».

ويقول سيباستيان دوفي، الشريك الإداري في سكويري، وهي شركة استشارات لإدارة الثروات: الخير السار بالنسبة للبنوك هو أن عمالقة التكنولوجيا لا يمكن ان يزجوها الآن. ويتابع «يبدو انه لا نزال نرى قيمة أفضل في الأعمال الرئيسية لكل من غوغل وفيسبوك في العالم وفي أماكن أخرى، ومن المحتمل أن يبذلوا بمهاجمة قطاع التجزئة أولا». وهذا من شأنه الاحتفاظ بها بشكل آمن بعيدا عن حقل اللغام التنظيبي والمعقد الخاص بالقطاع المصرفي الحديث.

ويقول دوفي «ان المستفيدين على الأرجح من جميع هذه البيانات الرقمية والنفوذ إليها هي الشركات التي لديها بالفعل علاقات مالية ورقمية مع عملائها ولاسيما مناهات البنوك». ويتابع: «وقد اتفق أكبر 25 بنكا بالفعل نحو مليار دولار لإعادة تطوير الواجهة الامامية الرقمية لديها وذلك خلال السنة ونصف السنة الماضية. ويضيف دوفي: ان البنوك تحتاج أكثر من مجرد تطبيقات ذكية، وهو ضرورة ان تمكن مديري علاقاتها من فهم القوة الحقيقية للبيانات وكيف يمكنهم استخدامها لتعكس وتوجه خيارات عملائهم.

ويقول تان: «قد يبدو العملاء أكثر متحمسين من الدهاء التكنولوجي لكنهم في المقابل يبحثون بشكل متزايد عن البساطة والملاءمة والسرعة عندما يتعلق الأمر بإدارة الثروات، وهذا يعني، في جزء منه، الأعمال المصرفية غير التقليدية. ويضيف: تعتبر الاحتمالات كثيرة للتنمية الرقمية في إدارة الثروات، ولكن، لا نتوقع أن نرى الروبوتات تحصل محل مديري العلاقات مع العملاء في البنوك بشكل تام على المدى القريب.

باتت شركات التكنولوجيا تمثل قلقا بالغا للعالم المصرفي بعد أن أصبح جليا اتجاه عمالقة قطاع التكنولوجيا إلى قطاع التمويل، جاء هذا وفق مقال نشر على موقع «سبيرس»، حيث ان شركات التكنولوجيا على استعداد لتحمل أصعب التحديات التي تواجهها اليوم.

هذا، وذكر «غوغل» سابقا أنه يتم النظر في الكيفية التي يمكن أن تحدث ثورة في شبكة الكهرباء المتهاكلة في أميركا. وقد تحل ذلك «تسلا ايلاروب» محل قطار فائق السرعة، وترغب غوغل (مرة أخرى) بإحداث بالونات في أنحاء أفريقيا لد القارة بشبكة «واي فاي». ولا يبدو ثوريا أن تتحرك شركات التكنولوجيا أيضا في القطاع المصرفي. لكن المصرفيين قلقون ازاء ذلك.

ويستأهل تان سو شان رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في DBS، واحدة من أكبر مجموعات الخدمات المالية في آسيا حيث المشهد يتغير بالفعل في هذا المجال، «أنا قلق بشأن صعود اللاعبين غير المصرفيين في فضاء الثروة، فمن Alipay إلى تينسنت، ومن المحتمل بنك فيسبوك أو بنك غوغل في المستقبل وكيف انه بسرعة الثورة الرقمية تغير مشهد إدارة الثروات، وكيف هؤلاء اللاعبين الرقموين يمكنهم إزالة وسطاء البنوك بسرعة كبيرة».

ويضيف «بعض اللاعبين غير المصرفيين قد برزوا بالفعل ولاسيما منهم تينسنت، وهي أكبر شركة مدرجة للانترنت في الصين التي شهدت توسعا في المدفوعات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية»، وكذلك تطبيق Alipay وهو ذراع الدفع عبر الإنترنت من «علي بابا» التي تعتبر أكبر شركة للتجارة الإلكترونية في الصين. ويقول تان «حان وقت الانتباه: علي بابا تعرض حاليا منتجات إدارة الثروات لعملائها، هذا فقط على سبيل المثال». وتقول ميشيل فان المديرية في برايس ووترهاوس كوبرز ومقرها سنغافورة: لا يبدو بنك «غوغل» أو بنك الفيسبوك بعيد المنال على إدارة ثروات عملائهم. حيث انه أكثر من مليار مستخدم نشط في الفيسبوك، ونحو 6 مليارات حجم عمليات البحث اليومية عبر «غوغل»، فكل منهما لديهما جمهور جاهز وهذا يعتبر أمرا طبيعيا يجعل البنوك حذرة، انه خطر قادم، لقد كان الناس يتحدثون عن هذا لبعض الوقت.